مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو رئيس مجلس الوزراء يطلب تأجيل الاستجواب

شهد أداء وزيري الداخلية والدفاع اليمين الدستورية.. ووافق على المداولة الأولى

المجلس أجل استجواب رئيس الوزراء لمدة أسبوعين

الغانم: الحكومة امتنعت وهذا يعني عدم موافقة المجلس على قبول استقالة النائب الفضالة

الكويت فقدت غنام الجمهور الذي شغل المقعد النيابي ستة فصول تشريعية منذ عام 1965

الراحل انصب خلال مسيرته الطويلة على قضايا المواطنين وكان مثالا للسياسي الخلوق

●●●●

العرو: إعفاء عقود السكنية من الرقابة المسبقة خفضت ملاحظات «المحاسبة» بنسبة 39 في المئة

التصويت على تعديل مسمى خادم إلى عامل منزلي

مداخلة الوزير العرو

إبرام 114 عقدا خلال 5 سنوات وإنجاز أكثر من 43 ألف وحدة سكنية و 399 مبنى خدميا

●●●●

عقود المشاريع الإسكانية ارتفعت من 568 مليون دينار إلى نحو ملياري دينار بعد صدور القانون

كتب أحمد الهديان

أجل مجلس الأمة في جلسته العادية أمس الاستجواب الموجه من النواب مهند الساير وخالد العتيبي والدكتور حسن جوهر إلى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء لمدة أسبوعين حتى الجلسة المقبلة في 29 مارس الحالي لمناقشته.

وأدى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق أول متقاعد الشيخ أحمد النواف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ طلال الخالد اليمين الدستورية في بداية الجلسة لمباشرة أعمالهما في المجلس وفقا للمادة 91 من الدستور.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عدم موافقة المجلس على قبول طلب الاستقالة المقدم من النائب يوسف الفضالة من عضوية مجلس الأمة.

ووافق مجلس الأمة في المداولة الأولى على مشروع القانون باحلال عبارة «عامل منزلي» محل كلمة «خادم» حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة بهدف ضمان انسجام كل قوانين الكويت مع القوانين الدولية وخصوصا المتعلقة منها بحقوق الإنسان.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الأولى في جلسة المجلس العادية بموافقة 32 عضوا ورفض عضو واحد من إجمالي الحضور البالغ عددهم 33 عضوا.

وقال وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني مبارك العرو إن النتائج المترتبة على إعفاء عقود المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الرقابة المسبقة أهمها انخفاض ملاحظات ديوان المحاسبة بنسبة 39 في المئة وإبرام 114 عقدا خلال 5 سنوات وإنجاز أكثر من 43 ألف وحدة سكنية و 399 مبنى خدميا.

جاء ذلك في تصريح للوزير العرو في الجلسة بعد انتقال المجلس بند مناقشة تقرير لجنة شؤون الإسكان البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة «5» من القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

وأضاف العرو أن قيمة عقود المشاريع الإسكانية ارتفعت من 568 مليون دينار قبل صدور القانون السابق بالإعفاء من الرقابة المسبقة إلى نحو ملياري دينار كويتي «نحو 6ر6 مليار دولار أمريكي» بعد صدور القانون.

ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الجلسة إلى الساعة التاسعة من صباح اليوم الاربعاء.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس العادية أمس الثلاثاء لمناقشة بنود جدول الأعمال.

واستهل المجلس أعمال جلسته ببنود أداء اليمين الدستورية للأعضاء الذين لم يسبق لهم أداؤها.

وأدى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق أول متقاعد الشيخ أحمد النواف ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ طلال الخالد اليمين الدستورية في بداية جلسة مجلس الأمة العادية أمس الثلاثاء لمباشرة أعمالهما في المجلس وفقا للمادة 91 من الدستور.

وتقضي المادة بأنه قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي اليمين أمام المجلس في جلسة علنية.

وكان قد صدر الأربعاء الماضي مرسوم أميري بتعيين الفريق أول متقاعد الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح نائبا أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية والشيخ طلال خالد الأحمد الصباح نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للدفاع.

وأبن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عضو مجلس الأمة الأسبق غنام الجمهور متقدما بخالص العزاء وصادق المواساة لأسرة الراحل وللشعب الكويتي.

وقال الغانم في كلمة له في جلسة المجلس العادية إن الكويت فقدت غنام الجمهور الذي شغل المقعد النيابي ستة فصول تشريعية منذ عام 1965.

وأضاف أن الراحل انصب خلال مسيرته البرلمانية الطويلة على قضايا المواطنين وهمومهم على مختلف المستويات وكان مثالا للسياسي الخلوق والبرلماني المتابع.

وتقدم الغانم نيابة عن أعضاء مجلس الأمة بصادق العزاء وخالص المواساة إلى أسرة الفقيد والشعب الكويتي سائلا الله جلت قدرته أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويلهم ذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

من جانبه قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد الراجحي في كلمة مماثلة إن الحكومة تشاطر مجلس الأمة تأبين النائب الأسبق غنام الجمهور.

وتقدم الراجحي بخالص العزاء إلى الشعب الكويتي وأسرة الفقيد سائلا الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وعظيم مغفرته وأن يلهم أهله وذويه ومحبيه جميل الصبر والسلوان.

ثم صادر المجلس على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة.

ووافق مجلس الأمة في جلسته العادية على أربع رسائل واردة إليه.

ومن تلك الرسائل رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب أحمد الحمد يطلب فيها إحالة نسخة من تقارير ديوان المحاسبة الدورية السابقة واللاحقة عن إصدار السندات الحكومية إلى اللجنة «المالية» البرلمانية اضافة إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية وذلك لارتباط هذه التقارير بمشروع قانون الإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المحلية والعالمية المدرج على جدول أعمال اللجنة.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب الدكتور عبيد المطيري يطلب فيها العرض على المجلس موضوع آلية ضوابط عمل اللجنة خلال دور الانعقاد الحالي وذلك على النحو المبين بنص الرسالة.

كما وافق على تشكيل لجنة برلمانية مشتركة بين لجنة الاسكان والعقار البرلمانية ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية لدراسة الاقتراحات الاسكانية المحددة بنص رسالة رئيس اللجنة «التشريعية» البرلمانية يطلب فيها من المجلس العدول عن قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 19 يناير الماضي المتعلق بإحالة عدد من الاقتراحات بقوانين إلى لجنة شؤون الإسكان والعقار البرلمانية وذلك باعتبارها من الاختصاصات الأصيلة للجنة «التشريعية» البرلمانية.

ووافق المجلس أيضا على رسالة من النائبين مهلهل المضف وأسامة الشاهين يطلبان فيها تكليف لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية بحث ما ورد من معلومات حول حسابات «المدان فهد الرجعان في البنوك السويسرية» على أن يشمل البحث المسائل المحددة بنص الرسالة وترفع اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر.

واستعرض مجلس الأمة ضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة ثلاث رسائل واردة إليه إحداها رسالة واردة من سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الـ61 للعيد الوطني والذكرى الـ31 ليوم التحرير.

كما استعرض المجلس رسالة مماثلة من سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الـ 61 للعيد الوطني والذكرى الـ 31 ليوم التحرير.

وانتقل المجلس بعدها إلى بند الاستجوابات للنظر في الاستجواب الموجه من النواب مهند الساير وخالد العتيبي والدكتور حسن جوهر إلى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء والمكون من ثلاثة محاور.

وتقدم الخالد رئيس مجلس الوزراء إلى مجلس الأمة بطلب تأجيل مناقشة الاستجواب لمدة اسبوعين حتى الجلسة المقبلة في 29 مارس الحالي لمناقشته.

وخاطب رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في جلسة مجلس الأمة العادية بعد الانتقال إلى بند الاستجوابات بسؤاله «هل ترغب بمناقشة الاستجواب في الجلسة أم تطلب التأجيل» فأجاب سمو رئيس مجلس الوزراء بالقول «اعمالا بالمادة «100» من الدستور والمادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فانني أطلب مد الأجل المقرر لمناقشة هذا الاستجواب لحين استكمال مدة الأسبوعين».

وأوضح الغانم أنه عملا بنص المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم إبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء بالاستجواب فور تقديمه وأدرج على جدول أعمال الجلسة.

وقال أنه طبقا لنص المادة المذكورة لا تجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة سمو رئيس مجلس الوزراء مبينا أنه يجوز لمن وجه إليه الاستجواب طلب مد هذا الأجل إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه.

ويشمل الاستجواب المقدم يوم الأربعاء الماضي ثلاثة محاور يتعلق المحور الأول وفق ما جاء في الصحيفة ب»الممارسات غير الدستورية لرئيس مجلس الوزراء».

أما المحور الثاني فقد خصصه النواب المستجوبون لما سموه ب»تعطيل مصالح المواطنين وعدم التعاون مع

الوسمي يعلق على كلام حمدان العازمي

.. والعازمي يعقب

مداخلة وزير العدل